لمحات عن الأوضاع المعيشية بمسلاتة وتطورها خلال الفترة (1945- 1963م)

د. عبد المنعم فرحات، أستاذ مساعد

قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم مسلاتة، جامعة المرقب، ليبيا

eafarhat @ elmergib.edu.ly

المستخلص

تناول هذا البحث موضوعًا ذا طبيعة اقتصادية ضمن مرحلة انتقالية من مراحل تاريخ ليبيا المعاصر، شهدت فيها البلاد ظروفًا استثنائيةً في مختلف جوانب الحياة، ولا سيما الاقتصادية، وتكاد تتفق معظم المصادر التاريخية بأنها كانت أحد أشد المراحل التي شهدت فيها البلاد أوضاعًا اقتصاديةً صعبة؛ وذلك نظرًا لما أصبحت تعانيه البلاد جراء مخلفات حروب المقاومة ضد الإيطاليين، وكذلك تأثيرات الحرب العالمية الثانية، فضلًا عن الظروف والعوامل الطبيعية المتمثلة في موجات الجفاف التي أصابت البلاد آنذاك وتداعياتها على الحياة الاقتصادية للأهالي.

وبما أن منطقة مسلاتة تعد أحد المناطق الليبية التي تأثرت بشكل مباشر بتلك الظروف فإن بحثنا هذا جاء ليميط اللثام عن بعض ملامح الحياة الاقتصادية والمعيشية لأهالي مسلاتة خلال الفترة المذكورة، وذلك من خلال التطرق لأهم الأنشطة الاقتصادية التي تشتهر بها المنطقة، وأهم مقومتها ومعوقتها، وقد التمسنا من خلال بعض الوثائق الرسمية ما كانت تعانيه المنطقة اقتصاديًا، مبينين طرق ووسائل إصلاح ذلك الوضع الاقتصادي من قبل بعض الجهات الحكومية والأهلية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد، البلدية، تموين، مرتبات، مسلاتة.

Abstract

This study addresses an economic issue within a transitional period in the history of modern Libya, during which the country experienced exceptional circumstances in various aspects of life, particularly the economic sphere. Most historical sources almost unanimously agree that this was one of the most difficult periods in which the country experienced severe economic conditions. This was due to the consequences of the resistance wars against the Italians, as well as the effects of the Second World War, in addition to the natural conditions and factors represented by the waves of drought that struck the country at the time and their repercussions on the economic life of the local population.

Since the region of Misrata was one of the Libyan areas directly affected by these circumstances, this study seeks to shed light on some aspects of the economic and living conditions of the people of Misrata during the aforementioned period. It does so by examining the most important economic activities for which the region was known, as well as its major strengths and obstacles. Through a number of official documents, we have identified some of the economic difficulties faced by the region, while highlighting the methods and means adopted by certain governmental and civil entities to improve those economic conditions.

Keywords: Economy – Municipality – Supply – Salaries – Meslata.

المقدمة

شهدت ليبيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عدة تحولات سياسية كان من أهمها تولى الإدارة البريطانية إدارة البلاد، ثم البحث في مصير القطر الليبي ضمن المباحثات الدولية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وصولًا إلى إعلان استقلال البلاد سنة 1951م.

كان من بين تداعيات تلك المرحلة هو وجود المشكلات الاقتصادية المتمثلة في ضعف الدخل القومي للبلاد، المعتمد بالدرجة الأولى مهنة الزراعة بنوعيها البعلية والمروية؛ حيث شكلت المصدر الرئيس للاقتصاد الوطني؛ إذ أن معظم القوى العاملة الليبية كانت تعمل في هذا المجال (كرفاع، 2000، ص 206)، بالإضافة إلى تربية الحيوانات المختلفة، ولا شك أن هاتين الحرفتين تتأثران بحالة الطقس ومدى كمية سقوط الأمطار في وقتها خلال فصل الشتاء.

وبالرغم من وجود شيء من الاختلاف بين مناخ وتضاريس بعض المناطق داخل البلاد الليبية، بحكم اتساع مساحتها شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا، إلا أن عملية تكرار حدوث الجفاف يعد أحد مظاهر المناخ المعتادة التي تشمل كافة المناطق تقريبًا، ففي بعض السنوات وصل الأمر أحيانا إلى درجة الجفاف القاسي، الذي يترتب عنه فقدان المحاصيل، وتدهور الإنتاج المحلي الزراعي بأكمله (فاولر، 1988م، ص 25)، وليس هذا حال المنطقة الجنوبية ذات الطابع الصحراوي فحسب، بل كان يشمل –أيضا– المنطقة الشمالية والساحلية.

وبما أن مسلاتة تقع ضمن نطاق المنطقة المنوه عنها سلفًا فإنها بلا شك قد مرت بظروف اقتصادية قاسية بسبب وقوعها ضمن منطقة مناخ الاستبس الذي يتميز بالجفاف في بعض سنواته؛ لذلك يصنف البعض مناخ الاستبس في ليبيا بالمداري، وهو الأقرب لمناخ البحر المتوسط، ولذلك يتداخل معه في بعض الظروف في كثير من الأحيان، خاصة فيما يتعلق بوقت وكمية سقوط الأمطار، وكذلك نمو بعض النباتات كالحبوب وشجرة الزيتون وغيرها. (الحجاجي، 1989م، ص 107–108، ص 289)؛ وذلك بسبب ما يشهده من

انخفاض في كمية الأمطار وانحباسها في فصل الشتاء، الأمر الذي يكون له بالغ الأثر في رسم ملامح الحياة الاقتصادية بالمنطقة خلال بعض السنوات، ولا سيما الفترة قيد البحث.

التعريف بمنطقة الدراسة: تقع مسلاتة كإقليم أو منطقة إلى الشرق من مدينة طرابلس بمسافة تقدر بـ 120 كم، وهي تتكون من مجموعة قرى ومركزها تعرف بمدينة القصبات، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 105000 هكتارًا (عومر، 2000، ص 37).

وبما أن الحياة الاقتصادية بمسلاتة تعتمد بالدرجة الأولى على الأنشطة الزراعية التي تتأثر بشكل مباشر بالظروف الطبيعية المتمثلة في كمية سقوط الأمطار من عدمها، فإن الحديث عن أوضاعها المعيشية بلا شك سيكون مرتبط بشكل وثيق بمسألة الجفاف التي اجتاحت المنطقة خلال بعض السنوات قيد البحث.

وتعد شجرة الزيتون من أشهر وأهم الأشجار المثمرة ذات المردود الاقتصادي بمسلاتة؛ حيث يعد محصول الزيت أحد السلع التجارية التي تباع داخل المنطقة وخارجها، فضلًا عن كونه غذاء أساسي للأهالي، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة الأخرى، مثل اللوز والتين وغيرها، كما تعد الحبوب المتمثلة في القمح والشعير من المحاصيل الزراعية الأساسية التي تشتهر بها المنطقة، والجدير بالذكر أن معظم المحاصيل الزراعية بمسلاتة في معظمها بعلية، بمعنى أن وفرة الإنتاج وضعفه متوقف على كمية سقوط الأمطار.

وأما عن الجانب التجاري فإنه –أيضًا– مرتبط في كثير من الأحيان بالإنتاج الزراعي المحلي؛ حيث كانت العملية التجارية بمنطقة مسلاتة تقوم بالدرجة الأولى على تسويق المنتجات الزراعية خاصة زيت الزيتون، لذلك نجد أن بعض التقارير الرسمية تشير إلى الكساد التجاري بالمنطقة وقت الجفاف.

وطالما أن منطقة مسلاتة قد مرت بحالات جفاف خلال بعض السنوات فإن ذلك بالتأكيد له أثره السيئ على حياة الأهالي وأوضاعهم الاقتصادية، المتمثل في فقدان الأهالي قوت ذلك العام من إنتاجهم الزراعي بشتى أنواعه، الأمر الذي نتج عنه نزوح وهجرة بعض الأفراد والعائلات إلى خارج مسلاتة بحثًا عن حياة أفضل.

ومن هنا فقد جاء اختيار **الفترة الزمنية** لهذا البحث (1945– 1963م) انطلاقًا من عدة اعتبارات منها: أن هذه الفترة – حسب ما هو موثق بسجلات المنطقة – قد شهدت فيها مسلاتة وضعًا اقتصاديًا غاية في الصعوبة، كان من نتائجه النقص الملحوظ في عدد سكانها؛ وذلك حسب ما أشارت إليه بعض الدراسات بالخصوص.

كما كان لتوفر المادة التاريخية المصدرية التي تغطي هذه الفترة والتي يظهر من خلالها بعض ملامح الظروف الاقتصادية التي مرت بها مسلاتة.

وتكمن **مشكلة البحث** في قلة الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع التي من شأنها أن توثق أو تؤرخ للحالة الاقتصادية للمنطقة وتطورها، وذلك من خلال الاعتماد على المصادر الأولية المتضمنة للمعلومات التي يظهر من خلالها بعض الأنشطة الاقتصادية والظروف المعيشية التي مر بها أهالي مسلاتة خلال الفترة قيد البحث، وما الدور الذي لعبته بعض المؤسسات الحكومية والأهلية في هذا الجانب؟

وتنطلق **فرضية** هذا البحث من تأثير حالة الجفاف التي اجتاحت المنطقة خلال الفترة قيد البحث وانعكاسها على اقتصاد المنطقة الزراعي، والحلول التي اتخذت لمعالجة ذلك الوضع من قبل السلطة القائمة آنذاك، وذلك وفق ما ورد ضمن بعض التقارير الرسمية المتعلقة بالمنطقة.

ومما لا شك فيه أن للنظم السياسية (الإدارية) دورها وأثرها المباشر في نشاط أو تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد؛ وذلك من خلال اتخاذها بعض التدابير التي قد تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي وتحد من انهياره، وهو ما سنلاحظه من خلال هذا الطرح المتعلق بالفترة المشار إليها؛ حيث شهدت البلاد خلال الفترة قيد البحث عدة مراحل إدارية كان لبعضها دور واضح في النهوض بالوضع الاقتصادي للبلاد خاصة من الناحية الزراعية (قشقش، مجلة القلعة العدد الثالث، ربيع 2015م، ص 366)، في حين فشل بعضها الآخر في ذلك بسبب اتخاذها بعض الإجراءات التي أضرت باقتصاد البلاد ولا سيما بمخزونها من الغلال.

ولتوضيح ذلك بشيء من التفصيل سنتناول الوضع الاقتصادي لمنطقة مسلاتة وفق الحقب السياسية التي مرت بها خلال الفترة المشار إليها، ومن أهمها عهد الإدارة البريطانية وبداية عهد المملكة الليبية (قبل تصدير النفط):

أولا- عهد الإدارة البريطانية:

لم يكن وضع البلاد عمومًا خلال عهد الإدارة البريطانية بأحسن حال مما كان عليه زمن الاحتلال الإيطالي؛ حيث تولى إدارة البلاد بعض الأشخاص من الجيش البريطاني يساعدهم بعض الموظفين الليبيين، فضلًا عن الموظفين من الجنسيات المختلفة خاصة الإيطالية (محمود، 1961م، ص 248)، في حين احتفظ الموظفون الليبيون ببعض الوظائف البسيطة خاصة المتعلقة بالأحوال المدينة، وهو ما أشارت إليه بعض السجلات الخاصة بالمواليد منذ فترة منتصف أربعينيات القرن الماضي؛ حيث عمل على إعدادها وضبطها وتوثيقها بعض الموظفين يساندهم مشايخ القبائل (وثيقة رقم 1).

أما عن الوضع الاقتصادي لليبيا خلال فترة الإدارة البريطانية فإن بعض الدراسات تشير بأنه أصبح أكثر تأزمًا عما كان عليه إبان الاحتلال الإيطالي؛ حيث أدت الحرب العالمية الثانية إلى توقف التجارة وإغلاق المصارف وتوقف عجلة الاقتصاد بصفة عامة؛ إذ أصبح دخل الفرد الليبي لا يتجاوز 15 جنيها في السنة (رايت، 1972م، ص 178)، ومما زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي للبلاد بعض الإجراءات التي أقدمت عليها السلطات البريطانية القائمة على استباحة واستنزاف الاقتصاد المحلي لغرض تموين الجيوش المشاركة في الحرب، وكذلك الاستحواذ على بعض الآلات والمعدات التي تم بيعها خارج البلاد، كما تم التعدي على أشجار الغابات التي أعدت كمصدات للرياح وزحف الرمال؛ حيث لم تسلم هي الأخرى من سياسة العبث والاستغلال التي انتهجتها السلطات البريطانية في ليبيا؛ حيث تم اقتلاع وبيع أغلبها (بروشين، 1988م، ص 241).

كما كان من بين أبرز ملامح الوضع الاقتصادي للبلاد خلال هذا العهد هو مسألة تغيير العملة؛ حيث عملت السلطات البريطانية عقب إتمام سيطرتها على البلاد منتصف أربعينيات القرن الماضي على استبدال العملة الإيطالية بالليرة العسكرية البريطانية، وبذلك أصبحت الليرة العسكرية هي العملة الرئيسية السائدة في البلاد (محمود، 1961م، ص 250)، ومما يؤكد رواجها بمسلاتة ما أشارت إليه بعض السجلات الرسمية الصادرة عن الإدارة الحكومية بمسلاتة المؤرخة خلال سنتي 1949–1950م التي تبين من خلالها التعامل بالليرة العسكرية (وثيقة رقم 2).

وأما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي المحلي الذي يعد عصب الحياة بالنسبة للأهالي فتشير بعض الدراسات بأن البلاد عمومًا قد شهدت خلال سنوات 1944– 1945– 1946م شتاءً مطيرًا؛ مما انعكس بشكل إيجابي على وفرة المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب المتمثلة في القمح والشعير، وكذلك إنتاج زيت الزيتون، لذلك عملت السلطات البريطانية على تصدير فائض الإنتاج إلى الخارج (محمود، 1961م، ص 250) دون الأخذ في الحسبان لشيئين اثنين: أولهما– طبيعة مناخ البلاد غير الثابت؛ حيث كثيرًا ما يشهد خلال بعض السنوات موجة من الجفاف بسبب قلة الأمطار وتذبذبها (الحجاجي، 1989م، ص 102)، وثانيها– اعتماد الإنتاج الفلاحي بشكل شبه كلي على الزراعة البعلية؛ لذلك نجد أن اقتصاد البلاد قد تأثر بشكل طردي بكمية سقوط الأمطار، وهو ما لاحظناه بوضوح خلال سنتي 1947–1948م؛ حيث تعرضت البلاد لموجة جفاف حادة نتج عنها هلاك المزروعات، الأمر الذي سبب ضررًا بليغًا بقوت الأهالي (كرفاع، 2000، ص 106).

ومما زاد الوضع سوءا خلال ذات الفترة هو موجة الجراد التي اجتاحت البلاد آنذاك، والراجح أن هذا النوع من الجراد هو الجراد الصحراوي؛ حيث أن شكل جسمه وطول جناحيه جعله يتحمل الظروف البيئية القاسية خاصة الجفاف وارتفاع درجة الحرارة؛ لذلك يكثر وجوده بالمناطق الصحراوية أكثر من غيرها، ويعد الجراد المسلوق والمهروس وغيره أحد الأكلات الشعبية لدى سكان بعض الواحات الليبية، (كانتر، 2002م، ص 131).

ومن الملاحظ أن مجيء الجراد لمسلاتة عادة ما يكون متزامنا مع سنوات الجفاف التي كثيرا ما شهدتها بعض المناطق الشمالية الغربية من ليبيا، الأمر الذي يجعلها تمثل وجهة له فيزحف عليها ليقتات من خشاشها، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية على اعتبار أن معظم الأهالي كانوا من فئة العمال (الفلاحين)، وللأسف لم تستطع السلطة القائمة آنذاك إصلاح الوضع المتأزم (محمود، 1961م، ص 250).

وبما أن اقتصاد مسلاتة كان قائمًا على الإنتاج الفلاحي بالدرجة الأولى فإنه بطبيعة الحال قد تأثر بشكل سلبي بسبب موجة الجفاف التي شهدتها المنطقة خاصة خلال سنتي 1947– 1948م وما نتج عنهما من

هلاك للمزروعات وقلة المؤن؛ مما جعل الأهالي يتعرضون لمجاعة كبيرة، الأمر الذي دفع متوليي أملاك الأوقاف بمسلاتة التدخل لمساعدتهم وسد رمقهم؛ وذلك من خلال توزيع بعض مدخرات إيراد الأوقاف من حبوب وغيره على الفقراء والمحتاجين، وفي هذا الصدد تطالعنا بعض سجلات الأوقاف خلال سنة 1947م بقائمة تتضمن أسماء العائلات التي تلقت مساعدات عينية من ريع الوقف خاصة الحبوب مساهمة منهم في رفع الجوع والعوز عن الفقراء والمحتاجين (وثيقة رقم 3).

ومن العادات الشائعة لدى أهالي مسلاتة في حالة تأخر سقوط المطر بأن يقوموا – عادة خلال فصل الخريف – بذبح بعض الحيوانات عند أحد الأضرحة خاصة عبد الواحد الدوكالي بزعفران (هلال، د.ت، ص 140)، وكذلك سيدي حامد بمنطقة حديدة (الخمري، مجلة القلعة العدد العشرون، يونيو، 2022م، ص 49) وتقديمها كولائم للحاضرين، تقربًا لله تعالى وأملًا في سقوط الغيث النافع.

ثانيا– عهد المملكة.

لم يستلم رجال المملكة الليبية البلاد عقب استقلالها عام 1951م على طبق من ذهب، وإنما وجدوها تعاني الكثير من المشاكل المتراكمة، ولعل في مقدمتها تردي الوضع الاقتصادي؛ إذ لم يكن في وسعهم الحصول على المال الكافي لدعمه والنهوض به وتحسينه؛ وذلك بسبب عدم وجود مصدر ثابت للدخل، فضلا عن افتقارها للخبراء والمختصين لإدارة البلاد في بعض المجالات، الأمر الذي جعل رجال الحكومة الليبية يبذلون كل ما في وسعهم بشتى الوسائل للنهوض بالبلاد اقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا .. إلخ، وذلك من خلال تكثيف العلاقات الخارجية مع بعض الدول والمنظمات الإقليمية، وبالفعل فقد نجح أولئك الساسة من خلال جولاتهم ومباحثاتهم أن يحصلوا على المال اللازم لبناء الدولة مقابل بعض التنازلات والاستثمارات المحلية (بروشين، 1988م، ص 332)، فضلًا عما قدمته بعض الوكالات والمنظمات من مساعدات للنهوض ودعم العمال للقيام ببعض الأعمال الإصلاحية الفلاحية تنفيذا لخطة مشروع الخمس سنوات المتعلق بالتنمية العامة للبلاد (قشقش، مجلة القلعة، العدد الثالث، ربيع 2015م، ص 366).

وظلت مسألة تذبذب سقوط الأمطار التي شهدتها المنطقة خلال بعض السنوات من الفترة قيد البحث أحد أبرز التحديات التي واجهت رجال هذا العهد، خاصة في عملية النهوض والعمل على استقرار الوضع المعيشي بالبلاد، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات بالخصوص، ولعل سنة 1960م والسنتين التي قبلها تعد أحد أشد تلك السنوات جفافًا؛ مما حدا بالحكومة باتخاذ بعض التدابير الاستثنائية للحد من ضرر تلك الظروف (وثيقة رقم 4).

مما زاد الوضع سوءًا هو تكرار هجمات أسراب الجراد على المنطقة (وثيقة رقم 4)؛ الأمر الذي أدى إلى تلف المحاصيل والزراعية، وكذلك الغطاء النباتي، وقد اتخذت نظارة الزراعة على عاتقها مهمة مكافحة هذه الآفة من خلال عمليات الرش والتطهير (قشقش، مجلة القلعة العدد الثالث، ربيع 2015م، ص 371).

وانطلاقًا من دور وواجب الحكومة تجاه الأهالي خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات المتاحة والواجبة لهم، فإن السلطة القائمة آنذاك قد كان لها دور وجهود ملحوظة في السعي لرفع مستوى المعيشة بالنسبة للمجتمع الليبي في مختلف المناطق والتي من بينها بلدية مسلاتة؛ حيث سعت إدارة البلدية إلى توظيف العديد من رجال المنطقة في مختلف التخصصات والإدارات، وعليه أصبح أولئك الموظفون يتقاضون نظير عملهم مرتبات منتظمة تمكنهم من تأمين حاجتهم الضرورية لهم ولعائلاتهم؛ حيث كانت تتراوح قيمة مرتبات الموظفين آنذاك ما بين 5 جنيهات إلى 22 جنيهًا، وذلك حسب الوظيفة التي يتقلدها الموظف ومستواه التعليمي.

ونظرًا للظروف الاقتصادية القاسية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك ومع تحسن قيمة الواردات الاقتصادية للبلاد فإن الحكومة قد أولت موظفيها شيئًا من الرعاية والدعم المادي؛ حيث أضافت لهم بعض العلاوات إلى مرتباتهم كعلاوة العائلة وعلاوة غلاء المعيشة، وقد كانت الأولى مقتصرة على أرباب الأسر فقط، وأما الأخيرة فكانت شاملة لكل الموظفين، ويظهر أن قيمتها كانت 5 جنيهات ليبية.

وقد شملت هذه العلاوة حسب ما هو موضح بالسجلات الخاصة باستلام مرتبات موظفي القطاع الحكومي مثل: موظفي قطاع محطة القوة الكهربائية والبالغ عددهم أربعة موظفين (وثيقة رقم 5)، وموظفي خدمات النظافة والبالغ عددهم تسعة موظفين (وثيقة رقم 6)، وكذلك موظفي ديوان البلدية المصنفين وغير المصنفين البالغ عددهم أربعة عشر موظفًا (وثيقة رقم 7)، كل هؤلاء الموظفين كانوا يتقاضون علاوة غلاء المعيشة من الخزانة العامة؛ وذلك نظرًا لما كانت تمر به المنطقة من ظروف صعبة بسبب الجفاف.

والجدول رقم (1) المبين أدناه هو عبارة عن أنموذج مطابق لاستمارة صرف المرتبات، وأوردنا من خلاله بيانات أحد الموظفين التابعين لبلدية مسلاتة، (قسم النظافة)، ويظهر من خلاله مقدار الراتب الذي يتقاضاه وفق المدة الزمنية المبينة، وكذلك بيان الخصميات ومقدارها وصافي المرتب بالجنيه الليبي.

الجدول رقم (1) استمارة صرف مرتبات بتاريخ 30-8 1960م

اسم الموظف	الوظيفة	عدد الأيام	الأجر	إجمالي المبلغ	الخصميات			الصافي	الإمضاء
					الدمغة	الدخل	التأمين		
أحمد. ع	كناس	16	0.350 ج.ل	5.600 ج.ل	0.016	0.224	0.216	5.144	التوقيع

الشهود على البصمات الموضوعة أعلاه

1- الاسم والتوقيع

2 الاسم والتوقيع (وثيقة رقم 6)

أما الجدول رقم (2) فهو عبارة عن أنموذج استمارة صرف مرتبات لبعض موظفي بلدية مسلاتة التابعين لجهاز الحرس البلدي عن الفترة المحددة أدناه لسنة 1962م، ويظهر من خلالها مقدار الراتب الذي يتقاضاه الموظف كل حسب مهنته وتخصصه.

الجدول رقم (2) استمارة صرف مرتبات بتاريخ 26-7-1962م

الاسم	الوظيفة	الراتب الشهري	علاوة العائلة	غلاء المعيشة	الخصميات			الصافي	الإمضاء
					الدمغة	الدخل	المجموع		
ـــ	حرس بلدي	17 ج.ل	2.5	5	0.060	1.960	2.020	22.480	التوقيع
ـــ	مباشر	17 ج.ل	1.5	5	0.055	1.880	1.935	21.565	التوقيع
ـــ	محصل	10.000	0.000	5	0.035	1.20	1.235	13.735	التوقيع

كما أولت البلدية موظفيها المصنفين نوعًا من التأمين التقاعدي؛ حيث كانت تدفع عنهم المبلغ المطلوب لرئيس المتصرفية بالخمس تحت بند التأمين الاجتماعي (وثيقة رقم 8).

ولم يقتصر اهتمام البلدية بالجانب الاقتصادي والمعيشي على الموظفين فحسب، وإنما كان لها دور استثنائي في دفع الفقر وإعانة المحتاجين خاصة الذين يعانون من بعض الأمراض، ففي هذا الصدد تشير إحدى الوثائق بأن البلدية دفعت إعانة مالية لأحد مواطني مسلاتة نظرًا لمرضه وحاجته لشراء الدواء (وثيقة رقم 9).

وانطلاقًا من شعورها بما يعيشه عموم المواطنين من فقر وغلاء المعيشة، فإن البلدية وبالتعاون والتنسيق مع السلطات العليا بحكومة المملكة قامت منذ عقد الخمسينيات القرن الماضي تحت بند تموين الفقراء بجلب بعض البضائع والسلع لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين وفق آلية محددة يشرف عليها كلٌ من الحكومة وشيوخ القبائل، وتشير إحدى الإحصائيات بأن عدد فقراء مسلاتة (دون العمامرة؛ لأنها اعتمدت خلال تلك الفترة مديرية قائمة بذاتها تتبع الخمس رأسًا) المسجلين لدى الحكومة خلال سنة 1955م يقدر بـ 7822 فقيراً (وثيقة رقم 10)، وهذا العدد لا شك يعد مهولًا مقارنة بإجمالي عدد سكان المنطقة حسب آخر إحصاء حكومي لسنة 1954م الذي يقدر بـ 14157 نسمة (عومر، 2000، ص 46)؛ أي: بنسبة تفوق نصف السكان، وقد كانت الكمية المستحقة من الدقيق لهذا العدد هي 782.20 قنطارا (وثيقة رقم 10).

وضمن الخطة الخماسية التي اتخذتها حكومة المملكة سنة 1953م للقيام بالتنمية الشاملة للبلاد فقد كان لنظارة الزراعة نصيب منها؛ حيث عملت على العديد من المشاريع التي من شأنها أن تساهم في تحسين الوضع الزراعي لمختلف المناطق، خاصة فيما يتعلق بإقامة السدود لجمع مياه الأمطار، وكذلك حفر

وصيانة الآبار والمواجل وغيرها؛ وذلك بالتنسيق مع برنامج الإغاثة (قشقش، مجلة القلعة العدد الثالث، ربيع 2015م، ص 368).

وفي هذا الجانب فقد حرصت مديرية القصبات على محاولة استغلال برنامج الإغاثة الذي كان يوزع على فقراء المنطقة من المواد العينية خاصة الحبوب للاستفادة منه في تشغيل القوة العاملة من الشباب؛ وذلك من خلال دمجهم في بعض المشاريع البسيطة، خاصة التي لها مردود اقتصادي على المنطقة (وثيقة رقم 11).

ونظرًا لشح المياه وندرة سقوط الأمطار بمسلاتة خلال بعض السنوات، فإن البلدية قد أولت عملية حفر وصيانة آبار المياه اهتمامًا كبيرًا للاستفادة منها في تجميع وحفظ المياه خلال السنوات المطيرة، وعليه فقد عملت على توفير المواد اللازمة لذلك، خاصة الإسمنت الذي وفرته بكميات كبيرة، ولعل من أبرز الآبار التي تمت صيانتها هو بئر الزعفرانية الشهير (وثيقة رقم 4).

ولم تغفل الحكومة عن شدة حاجة الفقراء في بعض المناسبات والأعياد لا سيما الدينية منها، فعلى سبيل الذكر وفرت لفقراء المنطقة بمناسبة عيد الأضحى لسنة 1960م كمية من الدقيق، حيث كانت حصة الفرد الواحد اثني عشرة كيلو جرام (وثيقة رقم 4)، والراجح أن سلعة الدقيق كانت تأتي بشكل متواصل طيلة أشهر سنة 1960 تقريبًا، وهو ما تبين لنا من خلال بعض التقارير الشهرية للسنة المذكورة.

وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن مكتب مديرية القصبات بأن حالة الجفاف التي شهدتها المنطقة خلال السنة المذكورة قد أثرت بشكل مباشر على النشاط التجاري بالمنطقة بسبب ضآلة الإنتاج الزراعي خاصة الزيت والحبوب اللذين يمثلان السلعة الأساسية في التعاملات التجارية بالنسبة لأهالي مسلاتة باعتبارهما أحد أهم المنتوجات المحلية للمنطقة (وثيقة رقم 11).

ومن بين الأضرار الاقتصادية التي كانت تتعرض لها المنطقة خلال بعض السنوات –قيد البحث– ولا سيما سنة 1960م هو ما قامت به بعض الجيوش الموجودة بالبلاد آنذاك، خاصة الجيش البريطاني من أعمال تدريب ومناورات بالمنطقة، وما نتج عنها من أضرار مادية مختلفة لبعض الفلاحين، ومراعاة من المسئولين البريطانيين تجاه ما لحق بالفلاحين من ضرر فإنهم قاموا بزيارة المنطقة للوقوف ومعاينة الأضرار ودفع التعويض اللازم للفلاحين (وثيقة رقم 11).

أما فيما يخص الثروة الحيوانية التي بلا شك أنها قد تضررت هي الأخرى جراء حالة الجفاف إلا أن الحكومة قد وضعتها ضمن اهتماماتها من خلال جلب الأعلاف، غير أن عملية توزيعها على المربين كانت مشروطة بتسديد ما عليهم من ديون ضريبية سابقة (وثيقة رقم 11).

والجدير بالذكر أن عملية جمع الضرائب من قبل الحكومة تعد من السمات البارزة للنظام الاقتصادي للدولة الليبية، ففي مسلاتة كانت تجبى الضرائب من مختلف شرائح المجتمع، سواء أكانوا من الموظفين أو من أصحاب الأعمال الحرة خاصة الفلاحين، وتشير العديد من الوثائق بأن الأهالي كانوا كثيرا ما يعجزون عن دفع ما عليهم من ضرائب، خاصة خلال السنوات غير الممطرة؛ حيث يتأثر الفلاحون بشكل مباشر من قلة

الإنتاج الفلاحي المتمثل بالدرجة الأولى في الزيت والحبوب، كما يؤثر قلة سقوط المطر في عدم توفر العشب اللازم لتربية الحيوانات، كل ذلك يشكل عائقًا حقيقيًا في عدم دفع المواطنين للضرائب، وفي هذا الصدد جاء في إحدى الوثائق المؤرخة في 19-5-1960م ما يؤكد ذلك؛ حيث جاء فيها: «بأن عملية جمع الضرائب من المواطنين متأخرة جدا، وأن السبب في هذا هو انعدام محصول الزيت في السنتين الماضيين؛ حيث يمثل الدخل الرئيس لهذه المنطقة. وأن الضرائب لا زالت متراكمة على الفلاحين» (وثيقة رقم 11).

كما كان من بين الضرائب الرسوم التي كانت مفروضة على الأهالي أيضًا ما كان يؤخذ على العقود الرسمية والأهلية المختلفة خاصة عقود البيع والشراء؛ حيث ظلت الدمغة ظاهرة أعلى مستندات تلك العقود (وثيقة رقم 12).

والظاهر أن جزءًا من عوائد تلك الضرائب يصرف في تقديم بعض الخدمات المختلفة داخل البلدية، ومن بينها تقديم بعض المساعدات للفلاحين كتوفير الأعلاف وغيرها كما مر بنا سلفًا.

ولم تقتصر عملية جمع الضرائب على فئة الفلاحين وعوام الناس فحسب، بل كانت تؤخذ –أيضًا– من الموظفين، ولعل الجدولين السابقين يوضحان نوع الخصميات من كل موظف، وليس كل الخصميات تعود لخزانة البلدية فحسب، بل كان بعضها يحفظ للموظف عند عجزه أو بلوغه سن التقاعد؛ مما يضمن له ولأسرته نصيبهم من الدخل.

ومما تجب الإشارة إليه أنه كان بسبب تدهور مهنة الزراعة بسبب قسوة الظروف الطبيعية بالمنطقة؛ ونظرًا للمعونات والخدمات المختلفة التي أصبحت تقدمها الحكومة للمواطنين ولا سيما المتمثلة في فرص العمل، فإن ذلك ساهم في هجرة بعض الإفراد والعائلات من مسلاتة إلى خارجها خاصة المدن الكبيرة كطرابلس طلبا للعمل (عومر، 2000م، ص 53).

الخاتمة

من خلال تناولنا لهذا الموضوع واستنادًا لما تم الاعتماد عليه من وثائق رسمية (حكومية) وأهلية وبعض الدراسات الداعمة لها تبين لنا أن الوضع المعيشي لمعظم أهالي مسلاتة خلال الفترة المشار إليها يتأثر بشكل مباشر بحالة الجفاف التي حصلت في بعض السنوات، وأن معظم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها أهالي مسلاتة كانت بسبب سوء الظروف المناخية المتمثلة في تذبذب سقوط الأمطار في بعض السنوات، وهو ما ترتب عنها حسب ما جاء في بعض التقارير الحكومية عجز الأهالي عن دفع الضرائب بسبب ضعف المحاصيل الزراعية، كما أشارت –أيضًا– بأن الكساد التجاري الذي أصاب المنطقة خلال بعض السنوات كان بسبب الجفاف أيضًا.

وكان من نتائجه –أيضًا– هجرة العديد من أبناء مسلاتة إلى خارج المنطقة بحثًا عن فرص عمل تؤمن لهم قوتهم، وسعيًا من بعض الجهات الحكومية والأهلية لتخفيف شدة ذلك الوضع، فقد قامت كل من البلدية

وأوقاف مسلاتة بمساعدة فقراء المنطقة؛ حيث قدمت لهم بعض المساعدات العينية، وليس ذلك يعني رفع العوز عن الأهالي بشكل جذري وإنما كان بعضها مقتصر على فئات محددة من المتعلمين أو الفنيين وغيرهم، أما بعض المساعدات الأخرى فكانت مؤقتة تمنح لهم وفق ظروف محددة.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها بعض الجهات الأهلية والحكومية لتحقيق ذلك هي:

1- قيام المؤسسات الوقفية بتوزيع ما بمدخراتها من مواد عينية كالحبوب والزيت على الفقراء.
2- حصول عدد من أهالي مسلاتة على وظائف حكومية زمن المملكة الليبية ضمن بعض الشركات والإدارات المختلفة، ويتقاضون مقابل ذلك مرتبات توفر لهم حاجتهم ومستلزماتهم الحياتية.
3- قيام الحكومة بمساعدة المواطنين من أهالي مسلاتة من خلال مدهم بالمساعدات المالية والعينية، خاصة في بعض الظروف والمناسبات الدينية.
4- رغم استمرار الحكومة في جمع الضرائب من الأهالي بجميع فئاتهم إلا أنها كانت تشفع لهم في حال عجزهم عن دفعها خلال سنوات الجفاف بأن تؤخر عملية الجباية إلى السنوات اللاحقة.

المصادر والمراجع

أولا- المصادر (الوثائق):

1- وثيقة رقم (1)، وهي عبارة عن مجموعة سجلات مواليد مسلاتة خلال فترة عهد الإدارة البريطانية بداية من سنة 1945م وحتى 1950م. (وثائق خاصة)
2- وثيقة رقم (2) مؤرخة في 1949-1950م، وهي عبارة عن سجل قفل حساب مالي معتمد من قبل قاضي القصبات، ويظهر من خلالها الليرة العسكرية. (وثائق خاصة)
3- وثيقة رقم (3) مؤرخة في سنة 1948م، وهي عبارة عن سجل خاص بتوزيع الحبوب على العائلات الفقيرة بقبيلة أولاد حامد. (وثائق خاصة)
4- وثيقة رقم (4) مؤرخة في 19-6- 1960م، وهي عبارة عن تقرير شهري صادر عن مكتب مديرية القصبات يوضح أبرز الأحداث الجارية بمسلاتة. (وثائق خاصة)
5- وثيقة رقم (5) مؤرخة في 26-7-1962م، وهي عبارة عن استمارة صرف مرتبات موظفي قطاع محطة القوة الكهربائية بمسلاتة. (وثائق خاصة)
6- وثيقة رقم (6) مؤرخة في 30-8-1960م، وهي عبارة عن استمارة صرف مرتبات موظفي قطاع النظافة بمسلاتة. (وثائق خاصة)

7- وثيقة رقم (7) مؤرخة في 26-7-1962م، وهي عبارة عن استمارة صرف مرتبات موظفي ديوان البلدية المصنفين وغير المصنفين. (وثائق خاصة)

8- وثيقة رقم (8) مؤرخة في 31-7-1962م، وهي عبارة عن استمارة دفع خاصة بخصميات مال التقاعد للموظفين المصنفين ببلدية القصبات دفعت من قبل صراف بلدية مسلاتة إلى صراف متصرفية الخمس. (وثائق خاصة)

9- وثيقة رقم (9) مؤرخة في 28-8-1960م، وهي عبارة عن استمارة صرف إعانة لشراء دواء لأحد المرضى من أهالي مسلاتة. (وثائق خاصة)

10- وثيقة رقم (10) مؤرخة في 20-7-1955م، وهي عبارة عن استمارة خاصة بتموين الفقراء بمتصرفية الخمس والقصبات. (وثائق خاصة)

11- وثيقة رقم (11) مؤرخة في 19-5-1960م، وهي عبارة عن تقرير شهري صادر عن مكتب مديرية القصبات يوضح أبرز الأحداث الجارية بمسلاتة. (وثائق خاصة)

وثيقة رقم (12) مؤرخة في 12-6-1953م، وهي تتضمن عقد بيع وشراء لقطعة أرض بغابة السفلى بمسلاتة، ويظهر من خلالها دمغة مقدارها 21 مليما. (وثائق خاصة)

ثانيا- المراجع (الكتب):

1- الحجاجي، سالم علي، 1989م، ليبيا الجديدة، مجمع الفاتح، طرابلس.

2- الخمري، عصام، يونيو، 2022م، الشيخ محمد العربي (العوامي المسلاتي الليثي) المتوفى بعد 1874هـ، الموافق 1878م بعض فتاويه وآثاره، (مجلة القلعة)، العدد العشرون، كلية الآداب والعلوم مسلاتة.

3- بروشين، ن.إ.، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة الدكتور عماد حاتم، مراجعة، الدكتور ميلاد المقرحي، طرابلس مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988م.

4- رايت، جون، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب، عبد الحفيظ الميار، أحمد اليازوري، طرابلس، دار الفرجاني، 1972م.

5- عومر، عبد الحكيم مفتاح، مسلاتة دراسة في المجال المدني والريفي، رسالة ماجستير غير منشورة، لبنان، جامعة بيروت، 2000م

6- فاولر، جيري لين، الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا، منطقة طرابلس، ترجمة، عبد القادر مصطفى المحيشي، مراجعة، عبد الله إبراهيم علي، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988م.

7- قشقش، محمود العارف، نظارة الزراعة بطرابلس الغرب نشاطها خلال الفترة 1953-1954م دراسة تاريخية وثائقية، (مجلة القلعة)، العدد الثالث، ربيع 2015م، كلية الآداب والعلوم مسلاتة.

8- كانتر، هالموت، ليبيا دراسة في الجغرافيا الطبية، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، مراجعة، الزروق مصباح السنوسي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2002م.

9- كرفاع، المختار الطاهر، الحركة العمالية في ليبيا 1943-1969م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م.

10- محمود، حسن سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، الألف كتاب، 1961م.

11- هلال، جميل، دراسة في الواقع الليبي، طرابلس، مكتبة الفكر، د.ت.